**نتائج مؤتمر شراكة النهضة اللبنانية الأمريكية الثالث في بيروت**

تحرير المحامي أنطوان صفير

عقدت شراكة النهضة اللبنانية الأمريكية مؤتمرها الثالث في بيروت تحت عنوان " التضامن مع لبنان":الحياد طريق الازدهار.وقد حضرته شخصيات أمريكية ولبنانية من مختلف القطاعات العامة والخاصة.

وبحثت فيه قضايا تتعلق بالاقتصاد والبيئة والبنى التحتية وقطاع الاتصالات والنفط وسواها من المواضيع.

وقد كانت الجلسة الافتتاحية جلسة عرض عام أكد خلالها المشاركون ,لاسيما سعادة الإستاذ وليد معلوف رئيس شراكة النهضة اللبنانية الأمريكية و الكونغرسمن الأمريكي السابق نيك رحال والسيد سليم الزعني رئيس غرفة التجارة الأمريكية -اللبنانية ورجل الأعمال نعمة فرام،على وضعية لبنان.

وقد تركزت نقاط البحث بشكل عام حول المسائل الحيوية التي تهم لبنان في مستقبله واقتصاده وإمكانية تخطي الأزمات التي تحيط بالمنطقة ودولها.

ثم عقدت ثلاث جلسات بحث أكد المتحدثون فيها, على أن مواضيع البيئة بمختلف وجوهها تحتاج ليس إلى تشريعات حديثة فقط , إنما إلى تطبيق التشريعات الموجودة.

وفي الجلسة الثانية تم البحث في مواضيع تتعلق بقطاع الاتصالات الذي يعتبر قطاعاً حيويا يحتاج إلى إعادة تحديث شاملة قانونيا وتنظيميا وإداريا, بشكل يمكن اللبنانيين من الوصول إلى أفضل خدمة ممكنة، وللدولة من أن يكون لها مداخيل وفيرة، وفي الوقت عينه ان يكرس للقطاع الخاص دور وازن في إطار الشراكة مع القطاع العام ومساندته.

أما الجلسة الثالثة, فقد بحثت في موضوع النفط وسواه من ثروات طبيعية يمكن ان تشكل رافداً للاقتصاد اللبناني, شرط ان تكون ضمن مفهومي الشفافية والرقابة التي لا تمكن المفسدين من الدخول إلى هذه القطاعات واستثمارها مرة جديدة على حساب الشعب اللبناني وتطور الدولة اللبنانية.

وفي الختام,شدد المؤتمرون على ضرورة انتخاب رئيس جديد للجمهورية في اقرب وقت ممكن حفاظا على الدولة وصيانة لمؤسساتها.

اما في باب المقترحات،فقد تم تبني الإقتراحات الأتية:

أولا : في ما يتعلق بالبيئة :
إن النظم القانونية الموجودة تعد نظما جيدة لكنها غير كافية, مما يستدعي أولا إعادة قراءة شاملة للقوانين البيئية بشكل يتناسب مع التطورات القانونية الدولية في هذا الإطار ومع المقتضيات البيئية في لبنان. وإعداد جدول شامل لتطبيق قوانين للبيئة, عبر إصدار مراسيم تطبيقية لها, وعبر تطبيق المراسيم التي صدرت سابقاً بشكل يصبح معه موضوع البيئة موضوعاً اساسياً وفاعلاً وله الأولوية.
كما شدد المؤتمرون على خطورة اوضاع المياه وتداعياتها الوطنية والانسانيةو وضرورة التحرك الفاعل والسريع لوضع استراتيجية وطنية للمياه والشروع في تطبيقها.كما تم اقتراح تشكيل لجنة وطنية للحفاظ على البيئة تكون مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

ثانيا: في موضوع الاتصالات:
بعد المناقشة، تم تبني اقتراح أن يكون للقطاع الخاص دور وازن في مساندة القطاع العام ومشاركته في إطار التمويل والتحضير والتنظيم وإدارة هذه القطاعات بشكل تصبح الشفافية أساسية وتبعد المحسوبية والفساد عن هذه القطاعات.كما تم اقتراح تشكيل لجنة من القطاعين العام والخاص بغية تفعيل هذا القطاع.

ثالثا:فيما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية لاسيما البترول الذي لم يبدأ العمل فيه بعد بالرغم ان دولا قريبة جغرافيا للبنان قد بدأت بهذه الورشة وستكون لها نتائج إيجابية على الصعيدين المالي والاقتصادي.مع التشديد على تطبيق مبدأ الشفافية حفاظا على المال العام.

رابعا:اعفاء المنظمات غير الحكومية من الضرائب والرسوم لكي تتمكن من اداء مهامها.

وفي المقابل، تم اقتراح أن يكون هنالك رقابة شديدة على تطبيق القوانين- الأطر التي صدرت في قطاع النفط واصدار مراسيم تطبيقية لكل منها, وإعطاء فترة سنة بعد بداية التطبيق لتقييم هذه المراسيم ورؤية اذا ما كان هنالك مجال لتطويرها أو تعديلها أو ربما تبديلها.